مجلس المستشارين الرباط في: 19/08/2020

مجموعة الكنفدرالية الديمقراط رقم السؤال: 4 049

إلى السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الانسان والعلاقات مع البرلمان

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول حول قضية السيد محمد المديمي رئيس المركز الوطني لحقوق الانسان بالمغرب .

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

سـلام تـام بـوجود مـولانا الإمـام، وبعد،

يشرفني السيد الرئيس أن نطلب منكم طبقا للنظام الداخلي لمجلس المستشارين رفع السؤال الكتابي إلى السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الانسان و العلاقة مع البرلمان حول قضية السيد محمد المديمي رئيس المركز الوطني لحقوق الانسان بالمغرب .

وتقبلوا السيد الرئيس، فائق التقدير والاحترام

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الانسان و العلاقة مع البرلمان المحترم

يشرفني أن احيطكم علما أن السيد محمد المديمي رئيس المركز المغربي لحقوق الانسان بالمغرب يتابع في حالة اعتقال من طرف السيد قاضي التحقيق لدى المحكمة الابتدائية بمراكش بموجب القرار القضائي بتاريخ 30 يونيو 2020، على خلفية شكايات ضده اعتبرها الاطار الحقوقي الذي يرأسه المعني بالامر كيدية، كما يعتبر هذا الاجراء تتويجا لسلسلة من المضايقات و التهديدات التي يتعرض لها رئيس المركز بسبب نشاطه الحقوقي، و يستهدف بالدرجة الأولى المركز الوطني لحقوق الانسان بالمغرب الذي انخرط كجمعية حقوقية في محاربة الفساد و الترافع لأجل الدفاع عن القضايا العادلة للمواطنين في إطار ما يكفله الدستور من حقوق و حريات و استنادا إلى المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان.

صاحب السؤال

عبد الحق حيسان

السيد الوزير المحترم، تشكل هذه القضية نموذجا من بعض الممارسات التي أصبحت سائدة و المتسمة بتشديد قواعد الضبط و التضييق على الناشطين الحقوقين، و المدافعين عن حقوق الانسان.

لذا نسائلكم السيد الوزير، حول الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لضمان محاكمة عادلة للمتابعين قضائيا و حول مدى التزام الحكومة بالوفاء بالتزامات الدولة المغربية لحماية العاملين في الميدان الحقوقي في افق تصفية الأجواء بإطلاق سراح كافة المعتقلين النقابيين و الحقوقيين و الصحافيين؟

وتقبلوا السيد الوزير، فائق التقدير والاحترام.

صاحب السؤال

عبد الحق حيسان